دراسة عن تفعيل دور التعاونيات فى مصر

"الدور الأقتصادى ذو الخلفية الإجتماعية
وصورة فعالة من مشاركة القطاع الخاص بالإقتصاد الكلى"

مقدمة من

النائب/ أكمل سامى نجاتى

عضو مجلس الشيوخ

عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين

أمين سر لجنة الشئون المالية والإقتصادية والإستثمار

المحتوى

بيان	رقم الصفحة
مقدمة	2
المبحث الأول : ماهية وتاريخ الحركة التعاونية	
❖ ماهية وتعريف التعاونيات.	4
❖ تاريخ الحركة التعاونية فى العالم .	4
❖ تاريخ الحركة التعاونية فى مصر .	7
المبحث الثانى : التعاونيات فى العالم	
❖ الأمم المتحدة والتعاونيات	10
❖ تجربة الهند فى التعاونيات الزراعية	13
❖ تجربة أيطاليا	15
❖ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	18
❖ تجربة الكويت	20
❖ تجربة المغرب	21
❖ افريقيا ومستقبل التعاونيات	22
المبحث الثالث : الهرم التعاونى المصرى	
❖ انواع التعاونيات فى مصر	24
❖ التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات التعاونية	31
المبحث الرابع : معوقات وتحديات العمل التعاونى فى مصر	
❖ المعوقات التنفيذية والتشريعية	34
المبحث الخامس : التوصيات	
❖ التوصيات	37
❖ المراجع	

مقدمة

يُعرف للتعاونيات أهميتها بوصفها رابطات ومؤسسات أهلية، يستطيع المواطنون من خلالها تحسين حياتهم فعلاً، فيما يساهمون في النهوض بمجتمعهم وأمتهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً. وبات من المُسلَم به أنها واحدة من الأطراف المؤثرة المتميزة والرئيسية في الشؤون الوطنية والدولية.

كما بات من المُسلَم به كذلك أن الحركة التعاونية تتسم بقدر كبير من الديمقراطية، وبأنها مستقلة محلياً ولكنها متكاملة دولياً، وبأنها شكل من أشكال تنظيم الرابطات والمؤسسات يعتمد المواطنون أنفسهم، من خلاله، على العون الذاتي وعلى مسؤوليتهم الذاتية في تحقيق غايات لا تشمل أهدافاً اقتصادية فسحب ولكن تشمل أيضا أهدافاً اجتماعية وبيئية، من قبيل القضاء على الفقر، وكفالة العمالة المنتجة وتشجيع الاندماج الاجتماعي.

تتيح العضوية المفتوحة للتعاونيات إمكانية تكوين ثروة والقضاء على الفقر. وينتج ذلك عن المبدأ التعاون المتصل بالمشاركة الاقتصادية للأعضاء، حيث يسهم الأعضاء اسهاما متساويا ومنصفا وديمقراطيا في التحكم برأس مال التعاونية. ولإن التعاونيات ترتكز على المحور الإنساني وليس المحور المادي ، فإنها لا تعمد ولا تُسرع مسألة تكدس رأس المال، بل إنها تعمد إلى توزيع الثروة توزيعا أعدل.

كما تعزز التعاونيات كذلك المساواة في خارج إطارها، حيث أنها قائمة على فكرة المجتمع ، فهي بالتالي ملتزمة بالتنمية المستدامة لمجتمعاتها في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويثبت هذا الالتزام نفسه في دعم الأنشطة المجتمعية، وتوفير المصادر المحلية للإمدادات، مما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي، فضلا هم دعمها عملية اتخاذ القرارات التي تراعي الأثر على مجتمعاتها المحلية.

وعلى الرغم من تركيز التعاونيات على المجتمع المحلي، فإنها تتطلع كذلك إلى تعم منافع نموذجها الاقتصادي والاجتماعي جميع الناس في العالم. وينبغي أن تُحكم العولمة من خلال مجموعة من القيم مثل قيم الحركة التعاونية؛ وإلا فإنها ستسبب في مزيد من التفاوت والتجاوزات، التي تجعلها — العولمة — نموذجا غير مستدام.

ونظرا لحتمية تفعيل دور الإتحادات والجمعيات التعاونية وزيادة مساهمتها فى الناتج القومى المصرى ، وارتباطا بتوصيات المؤتمر الإقتصادى المقام خلال الفترة من 2022/10/23 الى2022/10/25 والذى كان من بين توصياته إصلاح منظومة التعاونيات والاتحادات المرتبطة بالنشاط الزراعى، من خلال إصلاح هيكلى ومؤسسى ومالى وإدارى، بما يدعم قدرتها على القيام بدور أكبر في ملف الأمن الغذائى بما يشمل: التسويق التعاونى، ومستلزمات الإنتاج، والزراعات التعاقدية، والإرشاد الزراعى، والتجميعات الزراعية،

وغيرها، هذا إلى جانب إيجاد خطوط نقل سريع لتمكين الصادرات الزراعية الطازجة من النفاذ إلى الأسواق المُستهدفة باعتبار هذه المنتجات سريعة التلف، مع التركيز على الخطوط التي تُمثل أهمية نسبية، ولها وزن نسبى في حجم الصادرات الزراعية.

مما استوجب علينا دراسة الحالة الفعلية للحركة التعاونية فى مصر والتجارب الدولية الناجحة فى هذا المجال ووضع حلول للمعوقات التنفيذية والتشريعية التى تواجه الجمعيات التعاونية فى مصر .

المبحث الأول : ماهية وتاريخ الحركة التعاونية

❖ماهية وتعريف التعاونيات.

التعاونية هي مجموعة من أشخاص يتحدون طوعياً من أجل العمل الاقتصادي المشترك. يضمن دخولهم السوق كجماعة وليس كأفراد الحصول على شروط مناسبة للبيع والشراء، والقيام بمهام معينة بطريقة أكثر كفاءةً وبجودة أفضل. الهدف من ذلك هو دعم المصالح الاقتصادية لجميع الأعضاء بالاعتماد على الجهود الذاتية، ومن المناسب إذن تأسيس تعاونية عندما يفوق تحقيق هدف اقتصادي معين إمكانيات الفرد، ويريد هذا الفرد الحفاظ على استقلاليته في نفس الوقت. من أهم محاور العمل التعاوني التمكين الذاتي والتنظيم الذاتي والمسؤولية الذاتية والتضامن.

وبالتالى فإن الجمعية التعاونية "هي جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة و الرقابة."

❖تاريخ الحركة التعاونية فى العالم

ظهر الفكر التعاوني على يد مايعرف بالاشتراكية الطوباوية ويعتبر (روبرت اوين) الأب الحقيقي للتعاون والتي مهدت تجاربه الي ظهور اول نموذج تعاوني ناجح عام 1844 في روتشديل – انكلتره وبمبادرة عمالية صرفة وبالتالي ظهور التعاون استهلاكي ثم اعقبها التعاون الانتاجي الحرفي في فرنسا والتعاون الإئتماني في المانيا

حاول روبرت أوين 1771-1858 "الأب الروحي للتعاون" تطبيق أفكاره الإصلاحية عن طريق جمع جهود العمال تعاونياً، وعلى الرغم من الإخفاقات التي لازمت التجربة إلا أنها كانت كافية لانطلاق التجربة التعاونية العالمية الرائدة لرواد روتشيديل، حيث اجتمع في 15 أغسطس 1843، 28 عاملاً من بينهم امرأة بمدينة روتشيديل الإنجليزية معلنين أول جمعية تعاونية في العالم.. ومن ثم انتقلت التجربة الناجحة إلى بقية المدن البريطانية وإلى بقية دول أوروبا والعالم.

وفي بداية سنة 1843م لخص أوين أفكاره في أهمية قيام العمال بجمع مساهمات يقيمون بها وحدات بيعية تقدم لهم السلع التي : يحتاجونها بأسعار معقولة ، ووحدات تقدم لهم مزايا الإنتاج الكبير والتسويق الأوفر والشراء والبيع بما يعود عليهم بنتائج أفضل.

وحدد أسس أصبحت نواة لمبادئ التعاون وجدت قبولاً من الطبقة العاملة في انجلترا ، وبناء عليها شهد العام في منتصف عام 1844 بزوغ الحركة التعاونية العالميةً بتأسيس أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم هي جمعية رواد روتشديل التعاونية.

تلي ذلك قيام "رواد روتشديل المنصفين (Rochdale Equitable Pioneers) "بإنشاء أول متجر لهم في تود لين، بروتشديل "وهي بلدة صغيرة في مقاطعة لانكشاير بانجلترا".. وكانت عبارة عن متجراً استهلاكياً ، وبذلك شهد حي (تودلين) في بريطانيا أول عمل اقتصادي تعاوني رشيد (علي أسس حددها روبرت أوين).

وبقيام جمعية روتشديل التي جمع رأسمالها (سنتاً ... سنتاً) من العمال حتى بلغ (26) ستة وعشرون جنيها إسترلينيا.

بدأت روتشديل من 1843م / 1845م في التطور ، وبدأ الفكر التعاوني (وأسسه) التي تحولت إلي مبادئ في الانتشار بما حققه التطبيق من نتائج طيبة تخطت مجالات الاستهلاك إلي مجالات أخرى منها المساهمة في إنشاء المساكن العمالية : بعد أن زادت عضويتها وتضاعفت رؤوس أموالها ونمت قدراتها تمكنت من أن تمتلك أكبر أسطول بحري تجاري في العالم في ذلك الوقت.

ويذكر الباحثين في مجال التعاون ان سنة 1844 تعتبر نقطة تحول في تاريخ الحركة التعاونية عالمياً حيث أسست اول جمعية تعاونية ناجحة في العالم هي جمعية رواد روتشديل التعاونية ، وروتشديل بلدة صغيرة في مقاطعة لانكشاير بانجلترا ، حيث كانت البلاد تعاني من اثار الحروب النابليونية والتي استمرت (15) سنة وسببت شدائد كثيرة كما كان للثورة الصناعية ضلع كبير والتي احدثت التغير من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي اثر اختراع الآلة البخارية التي تدار بالفحم الحجري مما أدى الى إعادة التوزيع الديمغرافي للسكان والانتقال من ضفاف الانهار ومساقط المياه الى المناطق القريبة من مناجم الفحم الحجري للزيادة السريعة والكبيرة في المصانع المقامة قرب المناجم وتوافر كبير لفرص العمل فيها لاعداد غفيرة وهنا نشأة الحاجة للحصول على المواد الغذائية والمستلزمات المنزلية والمساكن في

المناطق الجديدة واصبح يتطلب ذلك توريد المواد الخام من مناطق نائية وفي ظل هذه الصعاب نشأ صراع الحركات العمالية مع اصحاب المصانع لتوفير هذه المتطلبات.

ومن هنا انبعثت لدى عدد من العاملين القاطنين في بلدة روتشديل فكرة انشاء جمعية تعاونية وكانت الحاجة والظروف الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك والباعث ، حيث أسست الجمعية من (28) رجلاً جمعوا (16) جنيهاً وفتحوا حانوتاً متواضعاً يحوي السلع

الضرورية بحيث يمكنهم من توفيرها لعائلاتهم وبسعر معقول ودون غش بالنوعية او الوزن ، ووضعوا دستوراً ((نظام داخلي)) مكتوب لجمعيتهم تضمن الغايات والاهداف وطريقة جمع المال وتوزيع الارباح واسلوب الادارة وخطة الجمعية ، وتوسعت الجمعية مع النجاح وبمرور الوقت في اعمال الحانوت الى ان اصبح يوفر كافة السلع والملابس واضيفت مطحنة حبوب بعد (5) سنوات واصبح عدد الاعضاء بعد (7) سنوات (600) عضو ومبيعاتهم (13) الف جنية استرليني .

توالى تأسيس التعاونيات في انجلترا من مختلف الأنواع والغايات وصدر اول تشريع حكومي عام 1852 لادراك حكومتهم آنذاك بأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأت تؤديه التعاونيات ، وفي عام 1863 أسس أول اتحاد جمعيات تعاوني ضم (48) جمعية لتوريد وتسويق المواد الغذائية والمنزلية بالجملة لاعضاء الاتحاد من الجمعيات وانتخب أحد رواد روتشديل رئيساً للاتحاد وتوالت الحركة التعاونية بانجلترا بالتطور والرقي فأسست اول صحيفة تعاونية عام 1871 ثم رابطة السيدات التعاونية 1883 لتقديم خدمات رعاية الأمومة والطفولة وتحسين أحوال استخدام النساء العاملات في المصانع.

وفي نفس فترة ازدهار التعاونيات في انجلترا كانت تزدهر حركة تعاونية للتسليف والتوفير التعاوني الزراعي في المانيا حيث الحيازات الزراعية الصغيرة والمعاناة من السعر المتدني للمنتوجات وارتفاع سعر الفائدة على المبالغ المقترضة للمزارعين من الممولين والتجار مما دفع السيد فريدريك رايفايزن رئيس بلدية لمجموعة من القرى للتفكير بتأسيس اول جمعية تعاونية للتسليف والتوفير بنظام داخلي مكتوب ومتفق عليه وباسهم واشتراكات متواضعة وبوشر باقراض الأعضاء قروض إنتاجية زراعية مشروطة ومراقبة وكانت النتائج إيجابية جداً على المزارعين.

وعليه انتشرت هذه الجمعيات في كافة اقطار اوروبا ثم إلى كافة انحاء العالم وتنوعت بتنوع حاجات المجتمعات الاستهلاكية والزراعية والإسكانية والصحية وصيد الأسماك والنقل والتسويق والاعمال النسائية والمدرسية والعمالية واعمال أخرى كثيرة تشمل كافة نواحي الحياة.

واستطاع التعاون نتيجة النجاحات التي حققها نقل الاهتمام به من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي حيث تم تأسيس الحلف التعاوني الدولي بلندن عام 1895 وقد تم الاحتفال في السادس من يوليو 1995 بمرور مائة عام على تأسيسه وتم ترسيخ تعريف التعاونية بأنها "منظمة ذاتية الإدارة تتكون من أشخاص يتحدون اختياريا لمواجهة احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأمالهم من خلال مشروع ملكية مشتركة ويدار ديمقراطيا ".

❖تاريخ الحركة التعاونية فى مصر

نشأت الحركة التعاونية المصرية منذ الأول من نوفمبر 1908 على يد الرائد التعاونى عمر لطفى، الذى قام بافتتاح أول شركة تعاونية زراعية أنشئت تحت اشرافه فى " شبرا النملة " بمحافظة الغربية تلتها فى نفس العام 10 شركات تعاونية اخرى كانت جميعها من النوع متعدد الاغراض، وقد شهدت حركة التعاونيات فى مصر حالات من الازدهار وأخرى من الانحسار، وهى تشهد الآن حالة من الجمود أو عدم الاهتمام. ولد مؤسس التعاون فى مصر عمر لطفي سنة 1867 بمدينة الاسكندرية.و تلقي العلم في مدرسة الجمعية الخيرية، والتي أسسها الشيخ عبد الله النديم ثم انتقل إلي القاهرة، وعاش في بولاق وأتم دروسه بمدرسة الفرير.

وعندما رأي اشتداد الأزمة المالية سنة 1907، وما كان يتكبده الفلاح من ظلم المرابين والمضاربين، أخذ يبحث عن طوق نجاة الشعب المصري من هذه الأزمات مستقبلا، فذهب بناء على توجيه من الزعيم الوطنى محمد فريد لدراسة التعاون الزراعى في إيطاليا سنة 1908، ورأي أن تقتدي الحكومة المصرية بما فعلته ألمانيا وإيطاليا بإنشاء نقابات زراعية في كل بلدة تساعد الفلاحين بدلا من المرابين والمضاربين، فلم توافق الحكومة علي اقتراحه، فلجأ بعدها إلي إنشاء النقابات الزراعية، والتي كان عملها هو الإقراض والتسويق التعاوني للحاصلات المصرية حتي جاء بعد ذلك بنشر الدعوة لإنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وأطلق عليها شركة التعاون المنزلي، وأنشأت بالفعل هذه الجمعيات بالقاهرة ثم باقي المدن الكبري في مصر مثل الإسكندرية والمنصورة والمنيا والمنوفية وحلوان، وكان يطوف بجميع أنحاء مصر لينشر دعوته بتأسيس النقابات والتعاونيات

ويعد عمر لطفي أحد رواد الحركة التعاونية علي المستوي العالمي، وأطلق عليه الفلاحون والمصريون أجمع أبو التعاون في مصر، وكان من أخلص أصدقائه الزعيم الوطنى مصطفي كامل والزعيم الوطنى محمد فريد، واللذان ساعداه في كشف فوائد التعاونيات للشعب، كما يعد عمر لطفي المؤسس لأول نقابة عمالية في مصر، وهي نقابة عمال الصنائع اليدوية.

تكلم عمر لطفي يوما في "نادي المدارس العليا" عام 1908 عن التعاونيات كحل لمشكلات الزراعة وصغار المزارعين في مصر، وعن التجربة الأوروبية عامة والإيطالية

خاصة في هذا المجال، فسمعه طالب كان يدرس الطب في مصر في ذلك الحين ومن هنا تغير مسار حياة ذلك الطالب ليكون هو الدكتور إبراهيم رشاد الرائد الثاني للتعاونيات في مصر، وأول من حصل على الدكتوراة في الاقتصاد التعاوني من بريطانيا، وفي عام 1920 عاد رشاد إلى مصر، حيث عمل بتدريس مادة التعاون الزراعي في مدرسة الزراعة العليا، كما درس مادة التعاون كجزء من مقرر الاقتصاد لطلبة كلية الحقوق، وقد طاف بالبلاد ليقيم ما تبقى من الحركة التعاونية بعد وفاة مؤسسها عمر لطفي، ووضع أهم المراجع في "التعاون الزراعي" من جزئين عامي 1926 و1935، والذي وضع فيه تصوره للنهوض بالتعاونيات في مصر، وقد ساهم في وضع تشريعات التعاون لعامي 1923 و،1927 والذي قبل بعده إبراهيم رشاد رئاسة مصلحة التعاون لكنه اشترط لقبول المنصب شرطان أولهما أن يكون ذلك القسم مؤقتا حتى تستوي الحركة على عودها، ويتسلم الاتحاد التعاوني قيادة الحركة، كون التعاونيات بالأساس حركة أهلية حرة، ثانيا أن تطلق يده في تنظيم القسم واختيار موظفيه وتدريبهم، وحينما تسلم رشاد مهام منصبه اجتهد في اتخاذ كافة السبل الكفيلة بالنهوض بالتعاونيات مرة أخرى، وذلك من خلال العديد من الوسائل والإجراءات، منها: الدعوة والتوجيه التعاوني لتكوين جمعيات تنظيمية من الرجال المؤمنين بالتعاونيات والراغبين في نشر مبادئها، وفتح مدارس ليلية ونهارية لتعليم الراغبين مبادئ التعاون وأساليب إدارة مؤسساته، ونشر الكتب والمجلات والنشرات والمقالات، والمساعدة في قيام الاتحادات التعاونية الأولى، ومراجعة حسابات التعاونيات وتنظيم التفتيش عليها، وتوجيهها وإرشادها، وتوفير القروض لها، وتنظيم المقاومة الجماعية للآفات، والميكنة والنحالة والتسويق التعاوني وتيسير تسجيل الجمعيات الجديدة وشهرها، وأخيرا العمل على تأسيس بنك التعاون العام، والذي قامت الحكومة بالتعسف معه، وحله عام 1946.

ويتركز تاريخ الحركة التعاونية المصرية أساسا في النشاط الزراعي دون دخول حقيقي وفاعل في قطاعات إنتاجية أخرى، وفى عام 1923 صدر أول قانون تعاونى مصري وهو القانون رقم 27 لسنة 1923 وقد تكونت شركات تعاونية فى ظل هذا القانون بلغ عددها 135 جمعية فى عام 1925، ونظراً لما تكشف من عيوب هذا القانون تم اصدار القانون رقم 23 لسنة 1927 الذى شمل انواع مختلفة من المنشآت التعاونية سميت جمعيات تعاونية كما نص هذا القانون على انشاء اتحادات تعاونية لنشر التعليم التعاونى. وزاد عدد الجمعيات التعاونية المسجلة فى ظل هذا القانون فبلغت 297 جمعية فى عام 1930 كما نظمت عمليات تمويل الجمعيات التعاونية فبعد ان كانت تأخذ قروضها من

اعتماد السلف الصناعية فى بنك مصر فتحت الحكومة فى بنك مصر اعتماداً خاصاً لقروض الجمعيات التعاونية بلغت قيمته 350 ألف جنيه ؛ وفى عام 1931 انشـــئ بنك التســـليف الزراعى الذي عهدت إليه الحكومة بإقراض الجمعيات التعاونية الزراعية والفلاحين، ولم تضـــع له الحكومة حداً أعلى للقروض وازدهرت التعاونيات خاصـــة بعد الحرب العالمية الثانية .

المبحث الثانى : التجارب الدولية للتعاونيات

نتناول فى هذا المبحث المظلة العالمية لمنظومة التعاونيات تحت رعاية الأمم المتحدة وايضا سوف نستعرض التجارب الدولية الناجحة فى التعاونيات وقد فضلت التركيز على تجارب لبلدان تتشابه مع الدولة المصرية إما فى أهمية القطاع الأقتصادى المستهدف او أهمية المستفيدين من إنشاء الجمعيات التعاونية .مع عرض نماذج متقدمة للإستفادة من قصص نجاحها لتكون تحت بصر الأعضاء لإستلهام محفزات للتعاونيات فى مصر .

❖ الأمم المتحدة والتعاونيات :

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ1992/12/16 بإعلان اليوم الدولى للتعاونيات .

وقد اقرت الأمم المتحدة عدة وثائق تدعم التعاونيات كالاتى :

- قرار الجمعية العامة بالاحتفال سنويا باليوم الدولي للتعاونيات
- مشروع المبادئ التوجيهية الرامية على تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات
- التوصية رقم 193 : توصية منظمة العمل الدولي بشأن تعزيز التعاونيات

❖ لمحة عن الاقتصاد التعاوني في العالم :

قامت شعبة السياسات الاجتماية والتنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة باصدار تقرير لقياس حجم ونطاق الاقتصاد التعاوني علي مستوي العالم في 2014 ، وقدم التقرير إحصاءات موجزة لـ 145 دولة تضمنت 2.6 مليون تعاونية لديها أكثر من 1 مليار عضو وعميل .

الأثر الاقتصادى والاجتماعي للتعاونيات:

اتخذ هذا التحليل شكل استخدام ثلاث نسب لمقارنة النظام التعاوني في بلد معين بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي للبلد. والعضوية في التعاونيات بالنسبة إلى إجمالي السكان (أي العضوية / السكان) ، والعمالة من قبل التعاونيات بالنسبة إلى إجمالي

السكان (أي العمالة / السكان) والإيرادات الإجمالية السنوية أو معدل دوران جميع التعاونيات في بلد ما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد. يوضح الجدول التالي اعلي 10 دول وفقا للمعايير السابقة :

1	فرنسا	1	نيوزيلاندا	1	نيوزيلاندا
2	فنلندا	2	سويسرا	2	هولندا
3	سويسرا	3	إيطاليا	3	فرنسا
4	النمسا	4	فرنسا	4	فنلندا
5	دومينيكا	5	مالطا	5	لوكسمبورغ
6	هولندا	6	فنلندا	6	ألمانيا
7	أيرلندا	7	ألمانيا	7	أيرلندا
8	ألمانيا	8	هولندا	8	إيطاليا
9	قبرص	9	إسبانيا	9	الدنمارك
10	أستراليا	10	النرويج	10	بولندا

*المصدر: تقرير قياس حجم ونطاق الاقتصاد التعاوني على مستوى العالم في 2014

❖ القطاعات الاقتصادية للتعاونيات

مجمع القطاعات	التعاونيات	الاعضاء / العملاء	الموظفين	المكاتب/ المنافذ	الاصول	إجمالي الإيرادات السنوية
البنوك / الاتحادات الائتمانية	210,559	703,070,123	2,452,130	296,566	11,262,671,499,563	167,413,448,242
تأمين	3,644	248,864	961,409	1,361	7,500,074,558,634	1,219,472,098,520
زراعة / بقالة	1,224,650	122,120,167	1,181,682	35,386	133,811,867,460	337,705,145,870
خدمات	1,714	19,858,921	94,882	1,015	141,544,317,085	41,944,022,702
بقالة / مستهلك	81,437	97,869,940	875,181	100,396	243,888,763,326	154,573,071,133
عامل	84,799	4,369,600	1,218,751	0	1,393,874,620	124,821,200,417
الإسكان	15,247	16,383,048	102,823	173	52,405,481,487	20,709,518,041
صحة	1,700	3,441,221	153,180	51	485,789,252	4,075,077,199
التعليم والاجتماعية	87,998	21,876,052	497,445	13,122	840,678,955	12,305,812,264
الشراء أو التسويق	41,865	26,256,054	3,402,008	320,599	239,000,352,255	736,631,647,399
أخرى أو غير محددة	760,985	56,296,177	1,671,257	3,319	31,310,913,789	143,245,072,152
اجمالي العالم	2,514,598	1,071,790,167	12,610,748	771,988	19,607,428,096,426	2,962,896,113,938

من الجدول السابق نجد ان النوع الأكثر شيوعًا من التعاونيات هو التعاونيات الزراعية و يتأثر هذا بالأعداد الكبيرة من التعاونيات في الهند والصين و ويرجع ذلك لصغر حجم حيازات الأراضي (0.3 - 0.4 هيكتار في الصين ، 1.3 هيكتار في الهند) مما يجعل من المهم للمزارعين العمل معًا لتحقيق وفورات اقتصادية من حيث الحجم والنطاق. على هذا النحو ، فإن كلا السوقين بهما أعداد كبيرة من التعاونيات الزراعية ويسيطران على حصة سوقية كبيرة في قطاعات معينة. على سبيل المثال ، تتمتع التعاونيات الهندية بحصة سوقية تبلغ 36٪ من سوق الأسمدة. تمتلك التعاونية الصينية 60٪ من حصة السوق في القطن ، و 68٪ في التصنيع الزراعي ، و 70-80٪ من حصة السوق في إنتاج الشاي ، و 80٪ من حصة السوق في الأسمدة. يوجد في الولايات المتحدة العديد من التعاونيات الزراعية ولكن بياناتها مختلطة مع تعاونيات الشراء والتسويق. بالإضافة إلى ذلك ، يتم تضمين تعاونيات البقالة في العديد من البلدان في البيانات المتعلقة بالزراعة والتعاونيات الاستهلاكية.

❖ التجارب الدولية للتعاونيات

1-تجربة الهند :

نجحت التعاونيات سواء علي المستوي القاعدي المتمثل في صغار المنتجين (أو المستهلكين) أو علي المستوي القومي في المساهمة في التنمية مثل تعاونيات الألبان و منتجاتها في الهند التي حلت مشكلة تحكم و احتكار منتجي الألبان في أسعار و طرق و أماكن توريد الألبان قبل تأسيس أهم و أكبر تعاونية للإنتاج وهي تعاونية أمول عام 1946، فجعلت إنتاج و توزيع الألبان في أيدي صغار المنتجين في الهند وفق أسعار عاملة للإنتاج، كما جعلت الهند بعد أن كانت تساهم ب 5% فقط من إنتاج الألبان في العالم، صارت تساهم ب 17 %من الإنتاج (2010-2011)لتأتي في مقدمة منتجي الألبان في العالم متفوقة على الولايات المتحدة، وذلك من خلال الاعتماد على التعاونيات بشكل أساسي، ويكفي أن نعرف أن هناك 3.1 مليون أسرة منتجة للألبان تضمهم التعاونيات في ولاية جوجارات وحدها (وهي مركز انطلاق وثقل تعاونيات الألبان في الهند) تضمهم 15.760 تعاونية، يضمهم 15 اتحاد على مستوى مراكز الولاية، هذه التعاونيات توزع 9 مليون و400 ألف لتر حليب يوميا، وتتداول أموالا نظير ذلك تبلغ 2.7 مليون دولار يوميا، بينما يعد اتحاد تعاونيات الألبان في جوجارات أكبر "بيزنس" تعاوني لصغار المنتجين بحجم مبيعات سنوية 960 مليون دولار وتصدر منتجاتها إلى 37 دولة في العالم بقيمة 27 مليون دولار.

تجربة التعاونيات الزراعية في الهند:

تجربة الهند التعاونية أصبحت منظومة متكاملة و نموذجا رائدا للتطبيق التعاوني علي مستوي العالم، وأن التعاونيات الزراعية الهندية من خلال إعطائها أولوية لتعاونيات الصناعات الحرفية الصغيرة استطاعت تحول الريف الهندي إلي قري صناعية .

اولا:- أهم المنظمات الداعمة الحكومية و التعاونية و دورها في تنمية القطاع التعاوني الزراعي

تقوم الحكومة الهندية بمجهودات كبيرة من الناحية المالية و الإدارية لتدعيم و تقوية المنظمات التعاونية فإن هناك عدد من المؤسسات و التنظيمات الحكومية تقوم بمساندة التنظيمات التعاونية. وأول هذه التنظيمات التي تمد يد العون لكل أنواع التنظيمات التعاونية هو بنك الدولة الهندي، والذي يقدم للتعاونيات التسهيلات الإئتمانية العادية و التسهيلات التسويقية و الخدمات التعاونية الأخري بما فيها التسهيلات الائتمانية من أجل التخزين، و تقديم الأموال اللازمة لبنوك رهن الأراضي والتي تغير إسمها الي الهيئة الوطنية لبنوك

التنمية الزراعية الريفية وتقوم هذه الهيئة بحل مشاكل الفلاحين الخاصة بالائتمان وتقديم المشورة إلي جانب جمع البيانات الإحصائية وتحليلها و نشرها .
بالإضافة إلي ذلك يوجد العديد من المنظمات الداعمة للحركة التعاونية في الهند مثل صندوق الائتمان الزراعي و صندوق استقرار الائتمان الزراعي، مشروع تنمية المجتمع المحلي وهو ذو علاقة أكيدة بتنمية و تطوير التنظيمات التعاونية ويتم تمويله بواسطة حكومات الولايات و الحكومة المركزية في الهند، و يهدف البرنامج إلي تشجيع سكان المناطق الزراعية علي رفع مستوي معيشتهم باستخدام الأساليب التقنية الحرفية في الإنتاج، و تطوير التنظيمات التعاونية، و يتم تنفيذ هذا المشروع باستخدام فرق عمل علي مستوي القرية ويكون أهداف الفريق تنمية الشعور التعاوني و تدعيمه بالقري.
كما تنتشر في الهند المصانع التعاونية والآلات الزراعية و التصنيع الزراعي و صناعة السكر و الاسمدة التي أنشأتها التعاونيات، كذلك انشئ معهد الإدارة الريفية عام 1979 معتمدا علي مبدأ خلق نوع التعاون بين سكان القرية و كادر من الإداريين المدربين، و قد نجح المعهد في تحقيق هدفه، حتي أصبحت جهوده محل اعتراف و تقدير ويعمل المعهد علي المساهمة في تطوير الحركة التعاونية الزراعية.
وتم تدعيم تسويق المنتجات الزراعية حيث يعتبر التسويق جزء لا يتجزأ من الزراعة، لأن التسويق الزراعي يشجع علي بذل مزيد من الإستثمار في الزراعة و زيادة الإنتاج و بالتالي هناك وعي مرتفع بأنه لا يكفي فقط انتاج المحاصيل و المنتجات الحيوانية بل يجب تسويقها حيث تشمل عملية التسويق عمليات ما قبل و بعد الحصاد من تجميع و تصنيف و تخزين و نقل وتوزيع، وتقوم بوضع نظام للتسويق بهدف :-
-تمكين منتجي المواد الأولية للحصول علي أفضل العوائد الممكنة و التي من ضمنها التقليل من الوسطاء إلي أقل ما يمكن مما ينعكس علي قيمة الأرباح العائدة.
-تقديم جميع التسهيلات لزيادة الإنتاج و تخفيض تكلفته و رفع جودته.
-تقليل الفارق بين السعر الإبتدائي للمنتج و السعر للمستهلك النهائي .
-إتاحة جميع المنتجات لجميع المستهلكين بسعر معقول .

ثانيا:- استخدام تكنولوجيا المعلومات و الحوسبة في التعاونيات الزراعية الهندية

في إطار دور الدولة و حرصها علي دعم التعاونيات الزراعية من خلال التشريعات و السياسات العامة للتعاونيات فقد تم في عام 2002 دعم الإدارة الذاتية للاعتماد علي الذات، و التمكين لإدارة ديمقراطية فقد انشأت الحكومة فرقة عمل لصياغة برنامج عمل لتحسين الكفاءة المهنية و تنمية الموارد البشرية و إدارة و استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعاونيات الزراعية.

حيث بدء استخدام الحاسوب في الهند في 1970م وعلي الرغم من أن استخدامه كان لاستمرار النمو في حجم التعاونيات و حجم الأعمال بها إلا أنه قد أدي إلي تراكم كبير في المعلومات حيث كانت البرامج معقدة و تستغرق وقت كبير، مما أدي لإنشاء فرق العمل لتطوير العمل و وضع برامج تلائم هذه المرحلة، و قد أصدرت الحركة التعاونية الهندية سلسلة من الإصدارات المتتالية والتي توفر بيانات و دراسة تحليلية للائتمان مع تطوير بنك معلومات عن المنظمات التعاونية و تم التدريب علي الحاسوب مع التدريب علي تكنولوجيا المعلومات وذلك لمساعدة واضعي السياسات و المخططين .

ويعد واضحاً مما سبق وجود عدد كبيرا من الوكالات الحكومية تقوم بمساندة التنظيمات التعاونية الزراعية كما تنتشر في الهند المصانع التعاونية والآلات الزراعية و التصنيع الزراعي وكذلك انشئ معهد الإدارة الريفية عام 1979 معتمدا علي مبدأ التعاون، وقد اهتمت الحكومة بتحسين الكفاءة المهنية و تنمية الموارد البشرية و إدراة و استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعاونيات الزراعية.

2- تجربة إيطاليا :

ايميليا رومانا هى مقاطعة (محافظة) تقع فى شمال شبه الجزيرة الإيطالية ويبلغ عدد سكانها حوالى 3.9 مليون نسمة وهو ما يمثل 7% من مجموع سكان إيطاليا. فى المقابل تنتج المقاطعة 9% من الناتج المحلى لإيطاليا وتصدر 12% من صادراتها وهى مسئولة عن 30% من براءات الاختراع الصادرة فى إيطاليا. وفى حين تمثل البطالة مشكلة متنامية فى إيطاليا وأوروبا بصفة عامة فتبلغ نسبتها أكثر من 8% فإن إيميليا رومانا تفخر بأن نسبة البطالة بها لا تزيد على 3% فقط!

هذه المقاطعة التى كانت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية واحدة من أفقر الأقاليم فى إيطاليا وأوروبا هى اليوم بين المناطق الأكثر ثراء فى العالم. هذا التحول الكبير حققته إيميليا رومانا من خلال تجربة متميزة اختارت فيها بديل التعاونيات للاعتماد عليه فى تحقيق تنميتها الاقتصادية.

أكثر من نصف سكان المقاطعة هم أعضاء فى مؤسسات تعاونية تغطى مختلف أشكال النشاط الإقتصادى (استهلاكى ـ خدمى ـ إنتاجى). ويبلغ عدد هذه المؤسسات أكثر من 420 ألف مؤسسة تتفاوت فى حجمها بين المتناهى فى الصغر والصغير والمتوسط. ويعمل فى تعاونيات العمال (أى المؤسسات التعاونية الإنتاجية التى يديرها عمالها) أكثر من 10% من قوة العمل بالمقاطعة وينتجون أكثر 30% من إنتاجها وتصل مساهمتهم فى إنتاج بعض المدن إلى 60.%

العدد الكبير لتعاونيات الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية فى إيميليا رومانا يحافظ على معدلات مناسبة لأسعار السلع وتكاليف السكن. أما فى ظل توجه الحكومة الإيطالية عبر العقود الماضية إلى خصخصة الخدمات فإن غالبية هذه الخدمات انتقلت من ملكية الدولة إلى ملكية التعاونيات ويصل نسبتها فى مجال الخدمات الصحية إلى 60% وهو ما حمى السكان من الآثار السلبية لخصخصة هذه الخدمات على مستوى معيشتهم.

النجاح الكبير للتعاونيات فى إيميليا رومانا لم يأت من فراغ بالطبع فهو يقوم أولا على وجود جذور تاريخية للعمل التعاونى تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر ولكن هذه البدايات الأولى لم تحقق نجاحا كبيرا نتيجة لعداء الرأسمالية المحلية والحكومات المتعاقبة لها وكانت أسوأ مراحل اضطهادها هى مرحلة حكم الفاشية فى ظل الديكتاتور موسولينى. هذا الوضع تغير بعد الحرب العالمية الثانية فقد أفرد الدستور الإيطالى المكتوب فى عام 1947 نصا خاصا للتعاونيات اعترف أولا بأهمية دورها الاجتماعى وأعلن عن التزام الدولة برعاية نمو وانتشار التعاونيات من خلال القوانين المنظمة لعملها.

القانون الموحد للتعاونيات فى إيطاليا والذى صدر لأول مرة فى عام 1947 أيضا ترجم هذه الرعاية التى نص عليها الدستور بشكل عملى. فقد منح هذا القانون التعاونيات معاملة ضريبية خاصة لتشجيع نموها اعتمادا على التمويل الذاتى. هذا التمويل الذاتى يعتمد على سياسة تسمى بالصناديق الغير قابلة للتقسيم. وفق هذه السياسة يمكن للتعاونيات الاحتفاظ بجزء من عائداتها فى صناديق خاصة تتمتع بإعفاء ضريبى يصل إلى 40%. فى المقابل فإنه فى حال تم حل التعاونية أو بيعها لا يجوز التصرف فى إيداعات هذه الصناديق بل تنتقل إلى تعاونية أخرى قائمة أو جديدة. هذه السياسة تضمن أن الدعم الذى تحصل عليه التعاونيات يظل دائما فى خدمة نموها وللأجيال الجديدة من أعضائها وهو يتيح تجميع عائداتها لتمويل توسعاتها أو إنشاء الجديد منها.

يتيح القانون أيضا لأعضاء التعاونيات السيطرة على شئونها المالية والقرارات الإستراتيجية حيث يختص بذلك جمعياتها العامة التى ينص القانون على أن تجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنة لمناقشة الميزانية وينص أيضا على انتخاب مجلس إدارة المؤسسة مرة واحدة كل ثلاثة أعوام على الأكثر. وفى الواقع العملى تجتمع الجمعيات العمومية للتعاونيات فى إيطاليا أكثر من مرة كل عام وشهريا فى بعض الأحوال.

تميز إيميليا رومانا عن غيرها من المقاطعات الإيطالية رغم استفادتها جميعا من نفس الميزات التى يمنحها القانون الإيطالى نتج عن اللا مركزية فى الحكم فاختارت

الحكومات المتتابعة للمقاطعة أن تعتمد على نمط التنمية التعاونى لانتشال المقاطعة من موقعها ضمن الأكثر فقرا فى أوروبا واستخدمت لذلك نمطا عمليا لدعم نمو وانتشار التعاونيات. فأهم ما قد يعيق التعاونيات كمؤسسات صغيرة الحجم بطبيعتها هو افتقادها إلى المميزات التى تحصل عليها فقط المؤسسات الكبيرة وهى ما يطلق عليها فى مجملها اقتصاديات الحجم. للتغلب على هذه المعوقات دعمت حكومة الإقليم إنشاء مراكز للتنمية الصناعية تقوم بتوفير الخدمات التى لا تتوافر عادة إلا للمؤسسات الكبيرة. فهذه المراكز تقدم للاتحادات التعاونية ما تحتاجه فى مجالات البحث والتطوير وشراء مستلزمات الإنتاج وتوفر فرص التعليم والتدريب للعمال والمشاركين فى التعاونيات وتشرف على إجراءات السلامة والأمان فى أماكن العمل كما تتيح فرصة تسويق وتوزيع وتصدير السلع والخدمات التى تنتجها التعاونيات بشكل جماعى.

تدعم هذه المراكز أيضا نمطا للتكامل بين التعاونيات يسمى بالتصنيع المرن حيث يجتمع عدد من التعاونيات صغيرة الحجم للتشارك فى المنافسة على عطاءات ومناقصات لمشروعات أو عمليات توريد كبرى وتؤدى هنا مراكز التنمية الصناعية دور أشبه بالمكتب الفنى الذى ينسق بين التعاونيات فى إعداد عطائها المشترك وفى عملها لتنفيذه أيضا.

الجانب الأكثر خطورة لدعم نمو التعاونيات يكمن فى توفير خدمات مالية تتوافق مع نمط عملها، وفى التجربة الإيطالية وغيرها من التجارب الناجحة يعتمد هذا على السماح للتعاونيات بإنشاء مؤسساتها المالية الخاصة بها أو ما يسمى بالاتحادات الائتمانية، فالتعاونيات بحكم طبيعة تكوينها وبحكم القوانين المنظمة لها لا يمكنها الاعتماد على البنوك التجارية للحصول على التمويل وخدمات الإقراض والائتمان ولذا فهى فى حاجة إلى تجميع عائداتها فى اتحاداتها الخاصة والتى تستخدم هذه العائدات لتوفير التمويل للتعاونيات الجديدة وللتوسع فى القائمة وفى إقراض التعاونيات لأغراض التحديث أو الإنفاق على مشروعاتها وفى خدمات الائتمان اللازمة للمنافسة على العطاءات والمناقصات.

لتجربة الإيطالية فى التعاونيات رغم تميزها ليست نادرة ولها مثيلاتها فى الغرب الصناعى وفى الجنوب النامى أيضا وخاصة فى دول أمريكا اللاتينية وعوامل النجاح التى مررنا بها بسرعة هى قاسم مشترك بين مختلف التجارب وجميعها يمكن تكراره وتوظيفه فى بلادنا خاصة وأن تجربتنا طوال 40 عاما من الانفتاح الاقتصادى قد أثبتت بوضوح أن الاعتماد على الاستثمار الخاص أجنبيا كان أو محليا لقيادة عملية

التنمية يؤدى بالضرورة إلى خلل كبير فى توزيع ثمار هذه التنمية وهو ما يظهر فى التفاوت الهائل فى الدخول وتزايد معدلات الفقر والبطالة. هذه الأمراض الاجتماعية لا سبيل إلى إنكار ارتباطها بنمط التحرر الاقتصادى وإنفراد الاستثمار الخاص بإدارة التنمية فهى تصحبه فى كل مكان ويمكن تفسيرها بأن هذا النمط من التنمية يعتمد وحسب على تعظيم الأرباح على حساب نصيب المجتمع من عائدات التنمية. فى المقابل تطرح التعاونيات بديلا ثبت نجاحه لتنمية هدفها الإنسان والمجتمع قبل الأرباح.

3-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

يعد الدافع الرئيسي هو في الغالب دافع اقتصادي، حيث تتشكل التعاونيات الزراعية عندما تكون هناك حاجة اقتصادية أو فرصة يراد تحقيقها.حيث يسمح التعاون لمجموعة من الناس بتجميع مواردهم من خلال التعاونيات لتحقيق أهداف اقتصادية معينة لم تكن لتتحقق بخلاف ذلك إذا تصرف كل منهم بمفرده، ثم يأتي بعد ذلك بالتبعية الأهداف الاجتماعية.

ظهور ونشأة التعاونيات الزراعية الأمريكية:

تم تشكيل أول تعاونيات زراعية رسمية في عام 1810 وفي عام 1863 تأسست تعاونيات لشراء الأسمدة بسعر الجملة لمزارعي نيويورك، ومن 1860 إلى 1870 وبعد الحرب الأهلية، تطورت التعاونيات الزراعية حيث أجبرت الظروف الاقتصادية المزارعين على تنظيم تعاونيات زراعية .

وخلال الأعوام 1920 و 1922 و 1930 تم تشجيع التعاونيات الزراعية بقوة من قبل الحكومة ، وتم إدخال عدد من التشريعات الهامة لتشجيع تطوير التعاونيات الزراعية. والآن يوجد هناك تقريبا أكثر من 5000 تعاونية زراعية في للولايات المتحدة الأمريكية ونشاطهم كالآتي:

61% نشاط التسويق &36 % توفير مستلزمات الانتاج و القيام بالأعمال الزراعية

3% الخدمات الأخري

ويبلغ صافي حجم المبيعات السنوية للتعاونيات الزراعية الأمريكية حوالي 60 بليون دولار، 71% منها تقريبًا من تسويق المنتجات الزراعية، و 26% مشتريات و لوازم التعاونيات و 3% خدمات أخرى. و التعاونيات الزراعية بالولايات المتحدة تقدم منتجات و خدمات ل 25% من المواطنين.

وبعد ذلك وجدنا أن عدد التعاونيات الزراعية آخذ في التناقص ، لكن حجم العضوية (عدد الأعضاء) وحجم الأعمال يتزايدان لأن التعاونيات تمثل طريقة فريدة لتنظيم الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

السمات المميزة لمنظمة الأعمال التعاونية الزراعية الأمريكية :

يتضمن المفهوم الأمريكي ثلاث سمات عامة تميزها عن الأنواع الأخرى من الهياكل التجارية الأمريكية وهي ناتجة عن علاقة العضوية مع كلا من: عوائد الإستخدام، الملكية، الإدارة.

وكذلك فإن التعاونيات الأمريكية تركز على مستخدمي الأعمال الذين هم أيضًا مستثمرون، بينما في حالة الشركات الإستثمارية الأخرى يكون التركيز على المستثمرين الذين من الممكن أن لا يكونوا أبدًا من مستخدمي الأعمال، على عكس التعاونيات الزراعية التي تتميز بـ

- العائد والاستخدام: تعمل التعاونيات لصالح أعضائها، ويمثل الأعضاء المستفيدين الذين يستخدمونها و يملكون التعاونية، ويتم توزيع المزايا خلال العام ، ثم يتم توزيع الأرباح خلال السنة وفقًا لمستوى الاستخدام و مستوى الاستثمار في الأسهم .
- الملكية والاستخدام: الأعضاء الذين يستخدمون التعاونية هم أصاحبها الذين يمتلكونها وهم مسئولين عن توفير رأس المال لتمويل العمليات التعاونية، وعادة ما يتم التمويل من خلال :-

أ- المساهمة المباشرة لرسوم الأعضاء وشراء الأسهم.

ب- تخصيص جزء من صافي الإيرادات الناتجة من الأعمال لحساب رأس المال بدلا من توزيعها نقدا.

ج-تحصيل بعض الرسوم علي كل وحدة من المنتجات التي تباع أو تشتري لصالح التعاونية.

العضوية و الإدارة: يتولي الاعضاء إدارة التعاونية و يمارسون سيطرتهم من خلال فاعلية التصويت، فالأعضاء ينتخبون مجلس الإدارة، كما يجوز لهم التصويت في سائر الشئون ويكون لكل عضو صوت واحد فقط يدلي به بغض النظر حجم إستثماراته.

ومن الواضح أن التعاونيات الزراعية الأمريكية تحرص بشكل كبير علي الإستفادة من مزايا الدمج و تشجيعه، و الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات و استخدام الحاسب الالي في عملياتها. وأن لكثير من هذه التعاونيات مواقع علي الإنترنت توضح أقسامها و إدارتها و تستخدم البريد الإلكتروني في دعوة الأعضاء إلي الإجتماع السنوي، والإقتراع عن مجلس الإدارة و كذلك تستخدم الإنترنت في تسويق منتجاتها أو تدبير مستلزمات الإنتاج وغيرها.

وفي النهاية يمكننا القول أن التعاونيات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية منظمات خاصة، الغرض الأساسي من إنشائها يكون لتحقيق المنافع الإقتصادية لاعضائها، ويكون هناك منظمات داعمة للتعاونيات بل وتدعمها الحكومة.

والتعاونيات الزراعية تتشكل و تتكون تقريبا في كل أنواع أنشطة الأعمال الزراعية وإن كفاءة و فعالية الإدارة من أهم العوامل لتحديد نجاحها أو فشلها، لذا اهتمت التعاونيات الأمريكية بالوظائف وعناصر الإدارة و سمات و مميزات مجلس الإدارة. و يمكن الإستفادة من تلك التجربة في التعاونيات الزراعية المصرية، أنه لا يمكن تقليص الدور الحكومي أو حياده عن أعمال التعاونيات مع ضرورة توضيح الخيط الرفيع الذي يفصل بين الدعم و التدخل من جانب الحكومة في شئون التعاونيات وإستمرارها وتسييرها الذاتي في إحداث التنمية الشاملة، لذلك اهتمت الحكومة الأمريكية بتشجيع انشاء المنظمات الداعمة للتعاونيات سواء الأهلية أو الحكومية والتي تمد العون للقطاع التعاوني.

4-تجربة دولة الكويت :

يوجد في الكويت حاليا 56 جمعية تعاونية استهلاكية عامة وأكثر من 350 فرعا لها تنتشر في أنحاء الكويت كافة، وتنشأ الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في إطار قانوني يحدد كيفية إنشائها وشروط العضوية فيها وهيكل إداراتها وسبل الرقابة عليها وكيفية حلها.. إلخ، وذلك بموجب القانون رقم 20 لسنة 1962، ولعل من أهم أسباب نجاح هذه الجمعيات الملفت للانتباه فى دولة بترولية غنية، هذا النجاح الذى تفتقدة دولا عربية فقيرة، إنه يتم تجديد ثلث أعضاء مجلس الإدارة كل عام، وتدار الجمعيات بصورة ديمقراطية ذاتية من جانب المساهمين دون أى تدخل من الدولة.

ولا يقتصر نشاط هذه الجمعيات على العمل التجاري، وإنما تلعب أيضا دورا مهما في الحياة الاجتماعية لسكان المنطقة التي تتواجد فيها، وذلك من خلال تقديم بعض الخدمات وتنظيم بعض الأنشطة التي تخدم مساهميها، حيث تقوم الجمعيات بتخصيص ربع أرباحها السنوية للإنفاق على هذه الأنشطة، وتقديرا من الدولة للدور المهم الذي تلعبه الجمعيات الاستهلاكية في حياة المقيمين فيها، فإنها دائما ما تخصص للجمعية التعاونية الخاصة في المنطقة قطعة أرض مناسبة تؤجر بسعر رمزي سنويا، وهو ما يخفض من تكاليف هذه الجمعيات وإنفاقها على هذا البند المهم، لتقام عليها الجمعية وملحقاتها. وبهذا الشكل تحولت المناطق التي تنشأ فيها تلك الجمعيات إلى أسواق مركزية تقدم فيها الخدمات المختلفة للسكان، واستنادا إلى ذلك تمنع الحكومة الكويتية في أغلب الأحوال فتح أية محال في المناطق السكنية النموذجية، اكتفاء بالخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية،

ولقد ساعد قرب الأسواق المركزية للجمعيات التعاونية من أماكن إقامة السكان في كل منطقة على ازدهار هذه الجمعيات، حيث يلجأ إليها المقيمون في المنطقة في المقام الأول بسبب رخص أسعارها، فضلا عن توافر معظم ما يحتاج إليه المقيمون في المنطقة تقريبا في السوق المركزية.

مع تزايد أعداد هذه الجمعيات تم إنشاء اتحاد عام لها يسمى اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، الذي أنشئ في عام 1971 ليمارس قدرا من الرقابة على عمل هذه الجمعيات ويقدم بعض الخدمات لها، كما يسعى لحل المشاكل التي قد توجد في أي من الجمعيات الأعضاء وحسم الخلافات التي تنشأ فيما بينها، والأهم من ذلك كله أنه يقوم بعمليات الشراء الجماعي لبعض أنواع السلع فيحصل فيها على خصم مرتفع، نظرا لضخامة الكميات، التي يشتريها، حيث يستطيع اتحاد الجمعيات التعاونية كتكتل أن يمثل قوة تفاوضية كبيرة عند الشراء، حيث يستطيع توفير المواد، التي تحتاج إليها الجمعيات بخصومات شراء كبيرة تنعكس على الأسعار، التي تباع بها السلع للمستهلك النهائي، وهو ما يساعد على توفير السلع للجمعيات بتكلفة أقل عما لو قامت بعمليات شرائها بنفسها، كذلك يثبت الاتحاد ويوحد أسعار 27 ألف سلعة، وهو ما يساعد على تثبيت معدلات التضخم في الكويت .

5-تجربة المغرب :

"تعاونية دار الضمانة لإنتاج وتسويق الخرقة (الثوب أو الجلابة الزى الشعبى للمغاربة) الوزانية بمدينة وزان بالمغرب، واحدة من بين تعاونيات الصناعة التقليدية النشيطة بالمدينة وبالجهة ككل. بحيث تجاوزت العمل الفردي، وإكراهاته المتعددة وسلبياته المختلفة. لتشق لنفسها مسارا تصاعديا بفضل استعمالها وسائل تقليدية وأخرى شبه عصرية لإنتاج وتسويق المنتج التقليدي. عبر وسائل تقليدية موروثة عن الأجداد، اللذين إبتكروا وأبدعوا في فن حياكة الخرقة الوزانية، وأخرى شبه عصرية حصلت عليها التعاونية من مندوبية الصناعة التقليدية بالمدينة. كما تمكنت التعاونية من إضافة حصص جديدة في رأسمال التعاونية 2000 درهم للعضو، خلال جمعها العام الأخير وإدماج منخرطين جدد. وهي مجهودات شارك فيها الجميع تنم على روح التضامن، والمسؤولية الجماعية، الديمقراطية في إتخاد القرارات، والعمل الجماعي. فهي تجربة تهدف إلى تحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للأعضاء والمساهمة في التنمية المحلية والجهوية والوطنية.

يعتمد سكان المنطقة في معظمهم على الأنشطة التقليدية، سواء كانت زراعية أو صناعية. وتعتبر الصناعة التقليدية، خاصة الإنتاجية مصدر رزق لعدد كبير من

الحرفيين. ولقد تمكنت تعاونية دار الضمانة للخرقة الوزانية من قطع أشواط مهمة منذ تاريخ تأسيسها من طرف 54 عضوا في سنة 1977. وأهم ما يميز التعاونية، هو التشبث بالإنتاج التقليدي أثناء عملية إنتاج الخرقة الوزانية ومنتوجات أخرى

جديدة، خصوصا وأن المنطقة تتوفر على مواد أولية مهمة من الصوف التقليدي. كما لمس الأعضاء تحولا إيجابيا كبيرا تحقق بفعل تنويع المنتج ".

❖التعاونيات وإستراتيجية أفريقيا 2063

يطرح هذا البند الفرص المتاحة خلال التحديات والاتجاهات العظمى للتعاونيات الأفريقية التي تحمل في طياتها خطوط عريضة لسياسات وجب على التعاونيات تبنيها لتطوير عملها للاستفادة من هذا المد الكوني الجديد.

❖ الفرص في البيئة السياسية والقانونية على الصعيد العالمي:

تعمل البلدان على تهيئة بيئة سياسية وتنظيمية أفضل للتنمية وتعزيز رفاهية الناس، وكذلك تعزيز الاستقرار السياسي ووضع القوانين والسياسات المنظمة .على سبيل المثال، تهدف الجهود المبذولة للحكم الرشيد إلى خلق قيادة قوية، والمواطنة النشطة والمستنيرة، وتعزيز قيم وآليات الشفافية، والمساءلة، والمشاركة العامة .هنا تكمن الفرص المتاحة أمام التعاونيات حيث من المهم أن يطبق أعضائها قيم ومبادئ الحوكمة على عمالها، علاوة على حرص الحكومات على وضع أطر قانونية لتنظيم عملها في إطار عمليات التمكين التي تقرضها آليات الحوكمة .ويواصل الأعضاء السعي لتغيير القضايا المقيدة لعملها في الأطر التنظيمية حتي يمكنها المنافسة بسلاسة في الاقتصاد الحر .على سبيل المثال في تنزانيا، سمح قانون الجمعيات التعاونية لعام 2013 بتكوين مشروع مشترك وشراكة تعاونية خاصة .كما وفر قانون الجمعيات التعاونية المجتمعية لشرق أفريقيا لعام 2015المزيد من الفرص للتعاونيات للعمل بشكل جيد داخل المنطقة.

ومن ثم يمكن القول أن توفر بيئة قانونية وسياسية أفضل للتعاونيات فرصة للدفاع عن الإصلاحات السياسية والقانونية والمطالبة بتوفر أسس الحكم الرشيد داخلها ومكافحة الفساد بين أعضائها والضغط من أجل النفاذ إلى الموارد لجميع الأعضاء على السواء، بمن فيهم النساء والشباب .كما تحتاج التعاونيات إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا السياق مثل الأعمال المشتركة التي تتم بالشراكة مع القطاع الخاص.

❖ **الفرص المتاحة في السياق الاقتصادي:**

تلك كان لصعود الاقتصادات الناشئة وتنظيم تجمع البريكس الفضل في تشجيع التبادل التجاري مع الاقتصادات ومع الوقت ارتفعت صادرات أفريقيا إلى كل من :الصين من 3٪ إلى15% ، ومن الهند من 3% إلى 6% ومن 2% إلى 3% مع البرازيل .

ومن ثم يمكن تعزيز حصة السوق الصغيرة لأفريقيا في أسواق الاقتصادات العالمية والناشئة من خلال:

- فيمكن للتعاونيات العمل كمصدرين وميسرين للمعاملات المعنية، كالبنوك التعاونية المساعدة في تحسين الحصة التجارية داخل أفريقيا والتي تعد منخفضة جدا) في عام2012 ، كانت قيمتها 147 مليار دولار أمريكي، أي12 ٪ فقط من صادرات أفريقيا
- تعزيز قواعد التصدير الوطنية وتحقيق التوازن بين العجز التجاري من خلال زيادة الإنتاجية، وزيادة سلاسل القيمة، وتنويع السلع الأساسية بين شركات الألبان، وصيد الأسماك وتربية النحل والبستنة، والتعدين والتعاونيات الصناعية والنقل والسياحة.
- مساعدة أعضائها على التنافس دولياً عن طريق تطوير منتجات وأسواق بديلة، وإيجاد طرق

ويلخص الشكل التالى اهم أنواع التعاونيات الأفريقية والتى يمكن العمل على تشبيك التعاونيات المصرية معها مما يسمح بفتح أسواق افريقيا أمام المنتجات المصرية

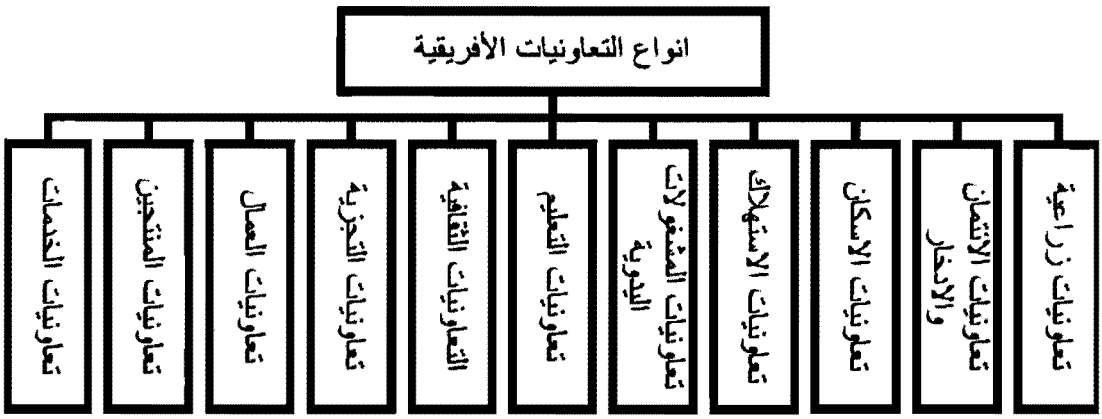

المبحث الثالث : الهرم التعاونى المصرى

❖انواع التعاونيات فى مصر:-

تتميز مصـر بوجود صـور متعددة للتعاونيات المنتشـرة فى ربوع مصـر كلها وبكافة تقسيمتها الإدارية والمحلية .

1- الاتحاد التعاونى العام (قمة الهرم التعاونى المصرى):

ويتولي الاتحاد العام للتعاونيات توجيه وتخطيط لأنشطة وحدات القطاع التعاوني بمختلف فروعه النوعية وفقًا للخطط التي يضعها، عن طريق أداء دوره القومي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل المبادئ التعاونية و في إطار الخطة العامة للدولة، وعلى وجه الخصوص يباشر الاتحاد المسؤوليات التالية:-

أولا: تنسيق وتخطيط عمل الحركة التعاونية في مختلف المجالات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً : يعمل بالمشاركة مع الوزارات المختصة السياسة العامة للقطاع التعاوني.

ثالثا : اجراء البحوث والدراسات والبيانات واعداد الاحصاءات الخاصة بالتعاون .

رابعا : نشر الحركات التعاونية فكريا وميدانيا عبر مختلف الوسائل الإعلامية والثقافية والتعليمية والاقتصادية .

خامساً : تقديم المشورة التعاونية والفنية للاتحادات التعاونية، وإمدادها بأي مساعدة تحتاجها .

سادساً: نشر الثقافة التعاونية ، ودعم التعليم التعاوني ، إعداد القيادات التعاونية الواعية بالتعاون .

سابعا: تمثيل القطاع التعاوني في الداخل و الخارج و الاشتراك في المنظمات التعاونية الدولة و تبادل الخبرات مع الحركات التعاونية بالخارج .

2-التعاونيات الزراعية

تلعب التعاونيات الزراعية دورًا مهمًا للغاية في معظم دول العالم ، خاصة في البلدان التي تعتبر فيها الزراعة ركنا أساسيا في التنمية الشاملة، لذلك انشاء و نمو التعاونيات

في غالبية الدول النامية أداه هامة من أدوات التنمية الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية ويستند إليها دور في خطط هذه الدول و بيتم التأكيد علي دور التعاونيات الزراعية في معظم البلدان حيث أنها لها دورًا مهمًا في حماية مصالح أعضائها، وتنمية وتطوير الإنتاج الزراعي، والمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة بشكل رئيسي. الا أنها في مصر رغم قدم الحركة التعاونية بها و ضخامة التجمع البشري الذي ينتمي إليها، لم تتمكن من لعب هذا الدور لأنها ظلت لفترة طويلة تقوم بدور المنفذ لسياسات الدولة المحورية دون المشاركة الحقيقية في صناعة و اتخاذ القرارات الخاصة بها، وايضا تعاني من ضعف قدراتها الإدارية و التنظيمية حيث أن الجمعيات التعاونية المصرية ليس لها أطر قانونية محفزة و مشجعة لإبراز قدراتها، وفي ظل هذا وجدت التعاونيات الزراعية نفسها غير قادرة علي الحفاظ علي دورها في تطوير القطاع الزراعي و الارتقاء بمستوى معيشة الناس مما أدي الي تدهور هذا الدور. لذلك، نحن الآن بحاجة ماسة إلى تطوير المستوى الإداري للتعاونيات الزراعية لإفساح المجال كاملاً لكي تقوم بالدور المناط بها علي الوجه الأكمل. لذلك يمكننا القول أن الحركة التعاونية الزراعية في مصر مازالت بعيدة عن هذا المستوي من التعاونيات.

أهم الأهداف للتعاونيات الزراعية المصرية-:

يتلخص الهدف الرئيسي للتعاونيات الزراعية في تطوير الزراعة في جميع المجالات، للمساهمة في التنمية الريفية، وذلك بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها في إطار الخطة العامة للدولة. بالإضافة إلي العديد من الأهداف الفرعية، فعلي سبيل المثال،

-زيادة دخول الأفراد بما يساعد في محاربة البطالة و الفقر .

- توجيه واستخدام المدخرات بكفاءة للاستفادة منها .

-اعتماد نظام التعاون للقضاء على الاستغلال والاحتكار وغيرهم من الأهداف الفرعية .

ولتحقيق أهداف التعاونيات الزراعية لابد من القيام بمجموعة من الأنشطة المستمدة من المادة 11 من قانون التعاون الزراعي رقم 122 لسنة 1980 المعدل بالقانون رقم 122 لسنة1981

أهم الأنشطة الرئيسية للتعاونيات الزراعية في مصر-:

-توفير مستلزمات الإنتاج بالكمية المناسبة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة لأعضائها، وتوسيع وظيفة تطوير الميكنة الزراعية من خلال توفير الآلات الحديثة لمختلف

العمليات (وظيفة تجارية) وتدريب العاملين عليها (وظيفة تنمية الموارد البشرية) و تنظيم إدارتها ومساعدة المزارعين في الاستخدام الأمثل للطرق وأساليب الزراعة الحديثة والتسميد وتحسين التربة ومتابعة نمو المحاصيل.

- خدمات ما بعد الحصاد باستخدام طرق وأساليب التخزين الحديثة، بما في ذلك إنشاء محطات التعبئة و دراسة الأسواق وتسويق المنتجات التابعة للجمعيات التعاونية لتحقيق عوائد محزية (وظيفة مخزنية وتسويقية).

-توفير المواد الاستهلاكية لأعضائها وتوزيعها عليهم بأسعار مناسبة (وظيفة اجتماعية - تجارية) ، والمساهمة في مشاريع التخطيط والنظافة القروية، والتعاون مع الجهات المختصة لإنشاء أنظمة التأمين الاجتماعي والصحي للمزارعين وأسرهم، وتنفيذ برامج محو الأمية (وظيفة بيئية اجتماعية و مجتمعية)، و القيام بالتدريب و الدور التثقيفي للمجتمع الريفي في نطاق عمل الجمعية (وظيفة تنموية).

-القيام بأمساك الدفاتر والسجلات الإدارية والمالية والقيام بالأعمال الإدارية التي تتطلبها الجمعيات التعاونية للقيام بأنشطتها، علاوة على ذلك، استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة سيعزز بشكل كبير نتائج التعاونية وقدرتها التنافسية وسيؤدي الي إجراء العديد من الأعمال بسهولة و يسر.

3- التعاونيات الانتاجية

التعاون الإنتاجى فرع من القطاع التعاونى يعمل على تنظيم وتنمية طاقات الإنتاج فى الصناعات الحرفية والخدمات الإنتاجية ويتولى دعمها فنيا واقتصاديا وإداريا وعلى الأخص فى مجالات التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية، وذلك بهدف دعم الاقتصاد القومى فى إطار الخطة العامة للدولة وفى ظل المبادئ التعاونية. (قانون رقم 110 لاصدار الجمعيات التعاونية الانتاجية ، 1975)

تشمل أنشطة الاتحاد مجالات متعددة أبرزها(الصناعات المعدنية و الهندسية- المصنوعات الجلدية - الملابس الجاهزة و المفروشات- الأثاث و النجارة و غيرهم) وتعمل الجمعيات التعاونية علي وفرة المنتج بجودة عالية و إتاحة فرص عمل للشباب.

دور التعاونيات الانتاجية في خدمة المجتمع

- المساهمة في معالجة مشكلة البطالة والحد من الفقر بتوفير فرص عمل منتجة للشباب من الجنسين بجمعياتها ومشروعات اعضائها التعاونيين.
- المساهمة في دعم سياسة الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيرد من خلال تلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين من السلع المتنوعة بالجودة المتميزة والاسعار المنافسة خاصة الاحذية والمنتجات الجلدية والاثاث المتنوع والملابس الجاهزة والمفروشات والاقمشة والتريكو والسجاد والكليم والمنتجات المعدنية والاجهزة والادوات المنزلية والمنتجات الغذائية المتنوعة.
- توفير الخدمات الانتاجية المتنوعة وخاصة في مجال نقل ما يقرب من 80% من حجم النقليات علي مستوي الجمهورية كالخدمات ومستلزمات الانتاج والمحاصيل الزراعية والسلع التموينية والاستراتيجية فضلا عن توفير خدمة نقل الركاب بتعريفة مناسبة للمواطنين بكافة محافظات الجمهورية الي جانب تنفيذ جزء كبير من خطة الدولة في فيما يتعلق بالاسكان المتوسط ومنخفض التكاليف وبناء المدارس والوحدات الصحية ورصف الطرق وغيرها.
- مساندة جهود الدولة في مجال التنمية البشرية من خلال تبني برامج التدريب الاداري والفني والتعاوني وفق الاسس العلمية الحديثة.
- دعم الصناعات الوطنية الكبيرة من خلال قيام الورش الحرفية والمصانع التعاونية الصغيرة بتوفير احتياجاتها من الاجزاء والمكونات المغذية لها.
- دعم قدرة الاقتصاد المصري من خلال العمل علي فتح الاسواق الخارجية امام تصدير السلع والمنتجات الحرفية وتبني الاليات التي تساعد علي ذلك.

4-التعاونيات الاستهلاكية

التعاونية الاستهلاكية هي فرع من القطاع التعاوني يعمل علي تزويد الأعضاء بالسلع والخدمات الاستهلاكية بأعلى مستوى من الجودة وبأقل تكلفة في إطار المبادئ التعاونية والخطة العامة للدولة .

والجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي منظمات جماهيرية ديمقراطية تتشكل وفق لأحكام هذا القانون من المستهلكين للسلع أو الخدمات لتلبية احتياجات أعضائها اقتصاديًا

واجتماعيًا من خلال إقامة علاقات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين. (قانون 109 لسنة1975)

الأهداف الأساسية للتعاونيات الاستهلاكية

الأهداف النوعية: -المساهمة في خفض ارتفاع الأسعار عن طريق اختصار الحلقة الوسطى وتقليل الإنفاق الحكومي على أنشطة التوزيع.

- تحقيق التوازن في الأسعار وذلك عن طريق دفع القطاع الخاص لخفض الأسعار لتكون قريبة من التعاونيات.

الأهداف الكمية:

- تحقيق 10٪ نمو سنوي في حجم الأعمال بحلول عام 2030 وذلك سيتم ذلك من خلال سياسات و أنشطة محددة منها:

-العمل مع المنظمات غير الحكومية والنقابات لتوسيع انتشار التعاونيات الاستهلاكية في المجتمعات والقرى.

-القيام بالدور الرئيسي في توزيع السلع بالتعاون مع الجهات المعنية لتشمل إلي جانب المواد التموينية و الغذائية سلعا اخري.

-التعاون مع شركات القطاع العام في تصريف منتجاتها.

- الشراكة و التعاون مع قطاعات التعاون المنتجة في إقامة جمعيات استهلاكية للمستفيدين من مشاريعهم .

تعزيز دور الجمعية العامة للسلع الاستهلاكية في الاستيراد ونشاط الجملة- .

-مساعدة التعاونيات الاستهلاكية لتطوير المقرات وأساليب العمل لتعزيز القدرة التنافسية.

5- التعاونيات الاسكانية

التعاونية السكنية هي فرع من فروع القطاع التعاوني ، تقدم للأعضاء الخدمات اللازمة للتجمعات السكنية، وتتولى صيانتها وإدارتها لتحسين واكتمال البيئة السكنية وذلك وفقًا لمبادئ التعاونيات وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وبهدف تحسين

المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأعضاء. و تضع الجمعية خطة سنوية لأنشطتها في كل سنة مالية وتحدد وسائل تنفيذها. (قانون التعاون الإسكانى، 14 لسنة1981)

الأهداف الإستراتيجية النوعية للاتحاد التعاوني للإسكان -:

-الحد من التعدي على الأراضي الزراعية من خلال تسهيل عمل الجمعيات الإسكانية في الظهير الصحراوي وتطوير أنماط البناء في المساحات العمرانية القائمة .

-تخفيف العبء على الحكومة من خلال توفير السكن لفئات الدخل المنخفض والشباب.

6- تعاونيات الثروة المائيه

الجمعيات التعاونية للثروة المائية هي وحدات اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية الثروة المائية وتطويرها في مختلف المجالات، وتقديم الخدمات لأعضائها وتسهم في التنمية الاجتماعية في مناطق عملها، وذلك بهدف تحسين مستوى الأعضاء اقتصاديا و اجتماعيا في إطار الخطة العامة للدولة و بطريقة لا تتعارض مع المبادئ المتعارف عليها دوليًا.

وتقوم الجمعيات المحلية بأنشطة في مجال إنتاج وتطوير وتسويق الموارد المائية والقيام بالخدمات التي تتطلبها حاجات اعضائها في منطقة عملها، وعلى وجه الخصوص

-إمداد الصيادين بأدوات ومعدات الصيد المحلية والمستوردة.

-تمكين أعضائها من امتلاك سفن الصيد والسفن ولوازمه.

-امتلاك أو تدبير وسائل النقل المستخدمة في نقل الإنتاج.

-تسويق منتجات الثروة المائية وإقامة المنشآت التسويقية اللازمة لذلك.

-امتلاك واستئجار الأراضي والمباني اللازمة لإنشاء وإدارة الحلقات والمخازن والموانى ووسائل الإنتاج والتسويق اللازمة لنشاطها .

-إنشاء وإدارة المزارع السمكية التعاونية .

-الإقراض والاقتراض لتنفيذ أغراضها من مصادر تمويل مختلفة.

-تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية لرفع مستوى أعضائها والعاملين منهم فى الحرفة والقيام بجميع الأعمال المرتبطة باقتصاديات إنتاج الثروة المائية والصناعية المرتبطة بها.

-إقامة مراكز تجمع للصيادين بالتعاون مع المحافظة التى تقع فيها منطقة عمل الجمعية والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.

-تنفيذ البرامج التدريبية التى تضعها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالتنسيق مع الاتحاد التعاونى للثروة المائية. (قانون رقم 123 باصدار قانون تعاونيات الثروة المائيه، 1983) .

7- التعاونيات التعليمية :

وتعتبر مصر من الدول الرائدة فى هذا المجال حيث تم إنشاء جمعية المعاهد القومية التعاونية التعليمية فى 25/9/ 1968 أول جمعية تعاونية تعليمية فى مصر. ومازالت مدارس المعاهد القومية تعمل كجمعيات تعاونية وتضم حالياً 39 مدرسة موزعة بين محافظة القاهرة والجيزة والإسكندرية والمنيا وبور سعيد، لكل مدرسة جمعية مستقلة تحت إشراف الجمعية العامة ووزارة التربية والتعليم، وتضم هذه الجمعيات التعاونية 12 مدرسة ذات طبيعة خاصة، وهى المدارس التى تم تأميمها 1962، ويرجع إنشاء هذه المدارس إلى بداية القرن العشرين، وتعتبر هذه المدارس العريقة قيمة حضارية وتاريخية كبيرة لمرور أكثر من100 عام على إنشائها. تضم محافظة الإسكندرية ستا من هذه المدارس التى تخرج فيها العديد من الرواد والمشاهير، وتعتبر مدرسة فيكتوريا كولدج من أقدم وأعرق المدارس الإنجليزية بالإسكندرية، والتى تم إنشاؤها عام 1902 ولها شهره واسعة وتخرج منها ملوك وامراء (ملكة إسبانيا وملك الأردن السابق وغيرهما)، وتعد مدرسة الليسيه ببورسعيد واحدة من هذه المدارس الاثرية تم بناؤها 1910. وتعتبر هذه المدارس ثروة قومية لا تقدر بثمن، كما ترجع أهمية المدارس القومية إلى أنها تعليم تعاونى بمصروفات، أى أن الدولة لا تتحمل أى أعباء أو مصروفات مالية، كما أن التعليم التعاونى لايهدف إلى الربح حيث يقدم خدمة تعليمية جيدة مع مصروفات منخفضة تتلاءم مع شريحة كبيرة من المجتمع المصري، يستطيع من خلالها القادرون من الطبقة الوسطى تعليم أبنائهم فى هذه المدارس. والواقع يشير إلى أن التعليم فى مصر يعانى تفاوتا كبيرا ما بين تعليم حكومى مجانى غير جيد لغير القادرين ومدارس خاصة تدار كمؤسسات تجارية تعمل كمشروعات خاصة تهدف إلى تعظيم الربح

وهى متاحة للطبقات القادرة كل حسب إمكاناته، وبين هذا وذاك تأتى المدارس القومية كحل أمثل لأبناء الطبقة المتوسطة.

وينظم القانون 1 لسنة 1990 إنشاء وإدارة الجمعيات التعاونية التعليمية .

وهى منضمة للإتحاد العام للتعاونيات تحت لواء الاتحاد العام الاستهلاكى لعدم كفاية العدد من الجمعيات لتشكيل اتحاد تعاونى منفرد.

❖ التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات التعاونية

اولا :النصوص الدستورية المتعلقة بالعمل التعاونى:

1- المادة 27

يهدف النظام الإقتصادى إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية ، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للإقتصاد القومى ، ورفع مستوى المعيش ، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة ، والقضاء على الفقر.

ويلتزم النظام الإقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة ، ودعم محاور التنافس وتشجيع الإستثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً ، ومنع الممارسات الإحتكارية ، مع مراعاة الإتزان المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل ، وضبط آليات السوق ، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية ، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة ، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك.

2- المادة 29

الزراعة مقوم أساسى للإقتصاد الوطني.

وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها ، وتجريم الإعتداء عليها ، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية ، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى ، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما.

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى ، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح ، وذلك بالإتفاق مع الإتحادات والجمعيات الزراعية ، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين ، وحماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال ، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.

3- المادة 33

تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة ، الملكية العامة ، والملكية الخاصة ، والملكية التعاونية

4- المادة 37

الملكية التعاونية مصونة، وترعى الدولة التعاونيات، ويكفل القانون حمايتها، ودعمها، ويضمن استقلالها. ولا يجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائى.

ثانيا القوانين المنظمة للعمل التعاونى:

يوضح الشكل التالى الأطر التشريعية المنظمة للهرم التعاونى فى مصر والتبعية التنفيذية للوزارات المختلفة .

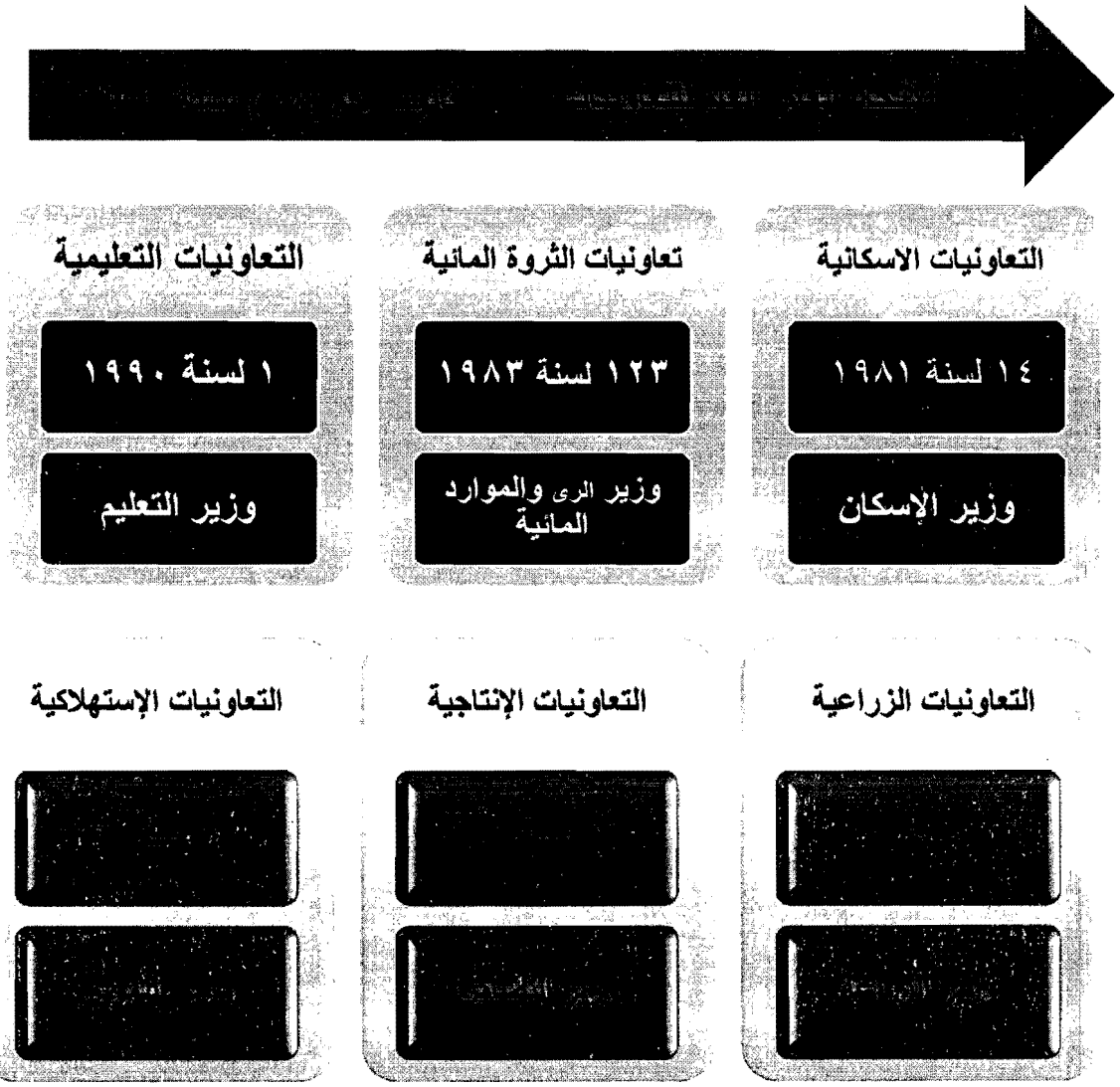

الشكل يوضح التقسيمات المختلفة للتعاونيات فى مصر والجهة الإدارية المشرفة

الاتحاد العام للتعاونيات
لجمهورية مصر العربية

قانون : ١٩٨٤/٢٨ بشأن الاتحاد العام للتعاونيات

جهة إدارية :
رئيس مجلس الوزراء

- الإعلام التعاونى
- المعاهد العليا التعاونية
- الجمعيات العلمية
- الجمعيات التعاونية التعليمية

الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى

قانون : ١٩٧٥/١٠٩ بشأن التعاون الاستهلاكى
جهة إدارية :
وزارة التموين والتجارة الداخلية

التعاونيات الاستهلاكية

عدد الجمعيات: أكثر من ٢٧٦١ جمعية
لعدد ٤٠٠٠ منفذ
عدد الأعضاء : ٤ مليون عضو
حجم الاعمال :
أكثر من ٥.٥ مليار جنية
فرص العمل:اربعة آلاف فرصة عمل

الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى

قانون : ١٩٧٥/١١٠ بشأن التعاون الانتاجى
جهة إدارية :
وزارة التضامن الاجتماعى

التعاونيات الإنتاجية

عدد الجمعيات : ٤٥٣
عدد الأعضاء : ما يقرب من ٢ مليون عضو
حجم الاعمال : ٣.٤ مليار جنية
فرص العمل الجديدة :مائة الف فرصة عمل عند تطوير الجمعيات الانتاجية

الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى

قانون : ١٩٨١/١٢٢ بشأن التعاون الزراعى
جهة إدارية :
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

التعاونيات الزراعية

عدد الجمعيات : ٦٦٨٣
عدد الأعضاء : ١٥ مليون عضو
المساحة المحدودة : ٨.٥ مليون فدان
حجم الاعمال : ٥٠ مليار جنية
فرص العمل الجديدة: مليون فرصة عمل عند استصلاح نصف مليون فدان

الاتحاد التعاونى الاسكانى المركزى

قانون : ١٩٨١/١٤ بشأن التعاون الاسكانى
جهة إدارية : وزارة الاسكان

التعاونيات الاسكانية

عدد الجمعيات : ٢٩٧٠
عدد الأعضاء : ٢.٥ مليون عضو
حجم الاعمال : (١١ مليار جنية)
فرص العمل: خمسة عشرالف فرصة عمل عند تنفيذ احكام القانون ١٤ لسنة ١٩٨١

الاتحاد التعاونى للثروة المائية

قانون : ١٩٨٣/١٢٣ بشأن تعاونيات الثروة المائية
جهة إدارية : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

تعاونيات الثروة المائية

عدد الجمعيات : ١١٠
عدد الأعضاء : ١٠٠ ألف عضو
حجم الاعمال : (٣٠ مليار جنية)
فرص العمل المباشره والغير مباشره: ١.٣ مليون فرصه عمل

المصـــــدر : - الاتحادات التعاونية المركزية (الاستهلاكى – الانتاجى – الزراعى – الاسكانى – الثروة المائية)
- الاتحاد العام للتعاونيات

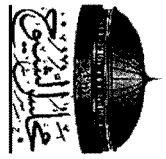

المبحث الرابع : معوقات وتحديات العمل التعاونى فى مصر

أولا :التحديات الرئيسية التي تواجه التعاونيات الزراعية

- إرتفاع الفائدة التمويلية من البنك الزراعي المصري حيث وصلت إلي (13%) وقابلة للزيادة

-التعدي علي الأراضي الزراعية سواء بالبناء عليها أو تجريفها أو تبويرها

-عدم وجود دور للاتحاد في صياغة السياسات الزراعية العامة من حيث(تحديد المساحات المنزرعة لكل محصول و تحديد أسعارها- نظام الزراعة التعاقدية) (استراتيجية الحركة التعاونية المصرية ، 2017)

والان يمكننا القول ان بسبب البيئة الاقتصادية المتغيرة التي تعمل فيها التعاونيات الزراعية المصرية، تجد التعاونيات الزراعية في مصر نفسها أمام مسئوليات لم تستعد لها، مع عدم قدرتها بإمكانياتها الحالية على مواكبة برامج الإصلاح الاقتصادي، مما انعكس علي أداءها ومساهمتها في تحقيق التنمية الريفية. لذلك من الضروري إعادة ترتيب أوضاع التعاونيات الزراعية من حيث :

- التنظيم الداخلي وهيكل الإدارة وتشريعات العمل في التعاونيات الزراعية،
- بذل الجهود لتغيير آلية وطريقة العمل حسب الوضع الفعلي،
- دراسة الخطة للتكيف مع للوضع الاقتصادي الجديد .
- يجب على الدولة تشجيع وحماية التعاونيات الزراعية من التحديات ونقاط الضعف التي تواجهها.

ثانيا:التحديات الرئيسية التي تواجه التعاونيات الإنتاجية:

1- عدم تخصيص مساحات مناسبة من الأراضي في المدن الحرفية و المناطق الصناعية .

2- عدم توافر منافذ لتسويق منتجات الاتحاد مما يحقق خسائر كبيرة لهم.

ثالثا:التحديات الرئيسية التي تواجه التعاونيات الإستهلاكية

-عدم حصول التعاون الاستهلاكي علي حصة مناسبة من السلع الاستراتيجية المدعمة.

-تقليص ما تتمتع به الجميعات الاستهلاكية من مزايا بدءا من إلغاء الدخول في المناقصات و المزايدات العامة و إنتهاء بإخضاع هذه الجمعيات لضريبة القيمة المضافة.

-إلزام مؤسسي الجمعية بتأجير "محل تجاري" مقر الجمعية بعقد إيجار لا يقل عن 9 سنوات والتصديق على تاريخها في السجل العقاري. ويعتبر هذا شرطًا مُعيقًا لأن صاحب العقار لا يقبل العقد لهذه الفترة الطويلة من الوقت.

-وايضا من المعوقات طول فترة إشهار الجمعية والتي لا يسمح فيها بممارسة العمل مما يؤدي إلى هدر أموال الاعضاء في تأجير العقار دون الاستفادة منه.

رابعا:التحديات الرئيسية التي تواجه التعاونيات الإسكانية

-الزيادة عدد السكان ونمو سكان الحضر، و أدت الزيادة في عدد الأسر إلى عجز كبير في موازنة هذه الوحدات.
-ندرة الأراضي المخصصة من قبل الدولة (وزارة الإسكان-المحافظات) للجمعيات
-عدم منح الجميعات تخفيضات في أسعار الأراضي بنسبة (25%) وفقا لما نص عليه قانون 14لسنة 1981
-مضاعفة قيمة القرض التعاوني (50 الف جنيه) مقارنة بارتفاع أسعار وتكاليف البناء
-عدم قيام المحافظات بتخصيص نسبة (10%) من أراضيها للجمعيات التعاونية.

خامسا:التحديات الرئيسية التي تواجه تعاونيات الثروة المائية

-تجفيف مساحات من المصايد وذلك التعدي (حكومي - مدني)، بالإضافة إلى تعرض مناطق كبيرة للتلوث بكافة أنواعه .
-التناقضات في التشريعات والقوانين المتعلقة بالانتاج السمكي مثل قوانين الري والبيئة وقوانين استصلاح الأراضي، وكذلك ارتفاع أسعار الطاقة للمزارع السمكية.
-عدم وجود دراسات جدوي اقتصاديه للمفاضلة بين الاستغلال السمكي و النباتي للأراضي الجاري استصلاحها.
-عدم تضمين المزارع السمكية في سياسة استخدام المياه و غياب تشريع ينظم مزارع الاقفاص.

وهناك معوقات مشتركة بين الأنواع المختلفة لعمل التعاونى فى مصر ومنها :

1- تقادم التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات والاتحادات التعاونية .
2- عدم صدور قانون موحد للعمل التعاونى
3- عدم إشراك الإتحادات المركزية فى صياغة السياسات العامة المتعلقة بالقطاعات المستهدفة .

ومن خلال إستعراض البنود الخاصة بالدراسة ومحاولة إلقاء الضوء على المعوقات التى تواجه الحركة التعاونية وايضا استعراض التجارب الدولية الناجحة لمحاولة الإستفادة منها لتفعيل دور التعاونيات فى مصر ،فأننا نختتم هذه الدراسة بعدد من التوصيات التى يمكن مشاركتها مع السادة أعضاء المجلس وإيضا الخبراء الحاضرين للجان النوعية المناقشة لتك الدراسة للوصول لخريطة طريق نحو سياسات وتدخلات تشريعية تسهم فى تفعيل دور التعاونيات فى مصر .

التوصيات :

1 -إصدار قانون موحد للعمل التعاونى.

2 - يمكن أن تكون التعاونيات المحلية هى القاطرة لدمج الإقتصاد غير الرسمي وايضا تكون الراعى لنشر الوعى بقانون 152 لسنة 2020 ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

3- التعاونيات تكون القناة التسويقية الرئيسية لمنتجات الشباب الخريجين، وكذلك التعاونيات الإنتاجية الحرفية و الزراعية والسمكية بنظام بالمشاركة بين المنتج والجمعية التعاونية، وعلي الدولة رعاية تلك الشراكة وتوفير أماكن العرض الملائمة وتدريب العمالة لإدارتها،وهذا النظام يوفر للجمعية التعاونية عائد يجعلها تتوسع وايضا يكون لها أكبر أثر في الحد من البطالة.إنشاء تعاونيات استهلاكية جديدة وإدخال أنشطة جديدة غير تقليدية، مثل إدخال أنظمة التعبئة والتغليف وبيع الأسماك واللحوم حيث توفر هذه الأنشطة فرص عمل كبيرة تحد من البطالة.

4- يمكن للتعاونيات إدخال صناعات تحويلية في مناطق الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلي زيادة تشغيل المنشأت القائمة وتوفير فرص عمل إضافية.

5- يجب أن تكون التعاونيات مسؤولة عن الأنشطة التدريبية لصقل مهارات مختلفة للأشخاص وإعادة تأهيلهم لخلق فرص عمل جديدة.

6 – تشجيع إنشاء جمعيات تعاونية في مجالات الخدمات والبيئة والتعليم والخدمات الصحية وخدمات النقل والخدمات السياحية والخدمات الثقافية التي تستوعب عدد كبير من العمالة و بالتالي يقلل من مشكلة البطالة.

7- تنفيذ مشاريع استثمارية حرفية- زراعية - سمكية أو صناعية حرفية صغيرة يتبناها الاتحاد التعاوني الحرفي مع الجهات ذات الإختصاص و المنظمات الأهلية، وذلك من خلال توفير المعلومات الأساسية لنجاح الأنشطة خاصة التحويل المباشر و برنامج التدريب و التأهيل و الترويج للمشروع لاجتذاب عدد كبير من الأفراد.

8- يمكن للجمعيات التعاونية المحلية أن تسوق منتجات الريف خاصة المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلي حماية المنتج من الوسطاء ويقدم حماية للمستهلك في الحصول علي المنتجات بأسعار معقولة

9- البدء فى إنشاء التعاونيات الإئتمانية لما لها من دور فى تمويل العمل التعاونى .

10- -ضرورة تطبيق عناصر الإدارة(التخطيط- التنظيم - التوجيه- الرقابة)، مع تطبيق و استخدام المداخل و الأساليب الإدارية المتطورة الحديثة في الجمعيات التعاونية في كافة مراحل عملها و نشاطها و خاصة استخدام المقارنة المرجعية و الحاسب الالي و تكنولوجيا المعلومات.

-11- زيادة التمويل الداخلي للتعاونيات عن طريق زيادة مساهمة الاعضاء في رأس مال الجمعيات التعاونية مع الاستفادة من الفكر التعاوني الغير تقليدي و الاتجاهات الحديثة في مصادر التمويل، و ايضا الدعم المادي المباشر من الحكومة للتعاونيات و إسناد مشاريع تنموية حكومية إلي التعاونيات بكافة أنواعها مما ينعكس علي إيراداتها.

12- المشاركة الفعالة من جانب الاعضاء(المساهمين) في إدارة و رقابة التعاونيات من خلال المشاركة الفعالة للجمعيات العمومية، و حسن إختيار أعضاء مجلس الإدارة وفق معايير

محددة، مع دعم و تنشيط و تشجيع القيادات(الإدارة الذاتية المنتخبة) بالتعاونيات و تطوير إداراتها التنفيذية، وايضا العمل علي حث المرأة علي الترشيح لعضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية خاصة التعاونيات الزراعية لأهمية مشاركة المرأة الريفية في إدارة التعاونيات الزراعية .

13- ان تعمل الحكومة علي خلق بيئة قانونية(تشريعية) و سياسية مواتية لتمكين القطاع التعاوني من التطوير وذلك بإعادة النظر في التشريعات الحالية و معالجة جوانب القصور فيها، ويتم إصدار قوانين تحدد دور الجهة الإدارية (الحكومية) المختصة بوضوح، وان يتضمن القانون تقديم الدعم الحكومي وحجمه و انواعه.

14- يجب توجيه إهتمام الجامعات و المعاهد الدراسية و مراكز البحث العلمي بالدور التنموي للتعاونيات الزراعية مع السماح لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بدعم الحركة التعاونية الزراعية و التعاون معها، لكون المنظمات التعاونية الزراعية هي أنسب المؤسسات للتنمية الزراعية ولا غني عنها لتسريع التنمية بشكل عام و التنمية الزراعية بشكل خاص، وانها تهدف بصفة أساسية الي تحسين مستويات المعيشة و نوعية حياة الذين يقيمون في الريف من خلال القيام بمختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد علي زيادة الإنتاج و الدخل.

15- ضرورة رفع نسب مشاركة القطاع الخاص لتمويل المشروعات التي تقوم بها الجمعيات التعاونية، حيث يتيح القانون من ٢٥٪ إلي ٤٩٪ كحد أقصي من رأس المال.

16- تفعيل دور صندوق دعم الجمعيات الصغيرة .

17- عدم السماح بإنشاء الجمعيات إلا بعد إعداد دراسة جدوي مبدئية حتي تستطيع تقديم خدمات تعاونية حقيقة لأعضائها.

المراجع

الكتب

د.مجدي سعيد، **حركة التعاونيات أداة النهضة التنموية**

الطبعة الالكترونية

https://drmagdysaid.wordpress.com/2018/05/13/

-استراتيجية الحركة التعاونية المصرية حتي عام 2030م الصادرة عن الإتحاد العام للتعاونيات

الرسائل العلمية:

- محمد عبد الجواد محمد بحيري، التطوير الادراي لقطاع التعاونيات الزراعية المصري(جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،2010)
- لملوم، رياض شعبان. (2021 .(دور التعاونيات في مساندة المشروعات الصغرى ومكافحة البطالة.مجلة الأستاذ، ع20، 89 - 105 .مسترجع من http//:search.mandumah.com/Record/1247769
- جمال الدين، هبة" .تأثير الاتجاهات العظمى Trends Mega على الدول الأفريقية والفرص والسياسات الممكنة للتعاونيات الأفريقية للمشاركة في تعظيم إيجابياتها وتقليل سلبياتها ومحدداتها".المجلة المصرية للتنمية والتخطيط مج ,29ع.114 - 75 :(2021)

-بحوث و مقالات:

مركز ايجيبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الإستراتيجية Egyptian Enterprise-التعاونيات فى مصر والتحديات التى تواجهها اقتصادية **(هايدي حسن كامل)**

https://gate.ahram.org.eg/News/2818432.aspx

https://alwafd.news/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=15022012&id=1fdaf87 (تامر موافي) 3-390c-4b75-8ac2-551baaab2f56

مرصد التعاونيات 2021

https://monitor-coop.translate.goog/en/media/library/research-and-reviews/world-cooperative-monitor-2021?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

تقرير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

https://www.un.org/esa/socdev/documents/2014/coopsegm/grace.pdf